التحفي رعاية للفظ الوارد ما امكن **قد دنا منه** فيه انه لا يلزم
من اللبن مخالفة بقية الاطعمة ووجه ذلك انه يجزي مكان
الطعام والشراب كما في الحديث الاتي وليس غيره كذلك
فكان خيرا من سايد الاطعمة وليس فيها خير منه وهذا يندفع
قول بعضهم هنا يلحق ما عدا اللبن من الاشربة به او هو
بالطعام ووجه اندفاعه ان الحديث وكلام الائمة صريحان
في اختصاص ذلك باللبن لانه كلها تسمى طعاما ولم يستثنوا
منه الا اللبن **يجزي** اي يكفي **هذا** الي اخره بين بان
هذا الحديث روي مسندا ومرسلا ولم يبين حكم ذلك لشهرة
وهو ان الحكم للاسناد وان كثرت رواة الارسال لان
مع المسند زيادة علم قال المص وهو حديث حسن **هي**
حالة الي اخره قد خولها عليها لانها محرما ها وذكر
يزيد استطرادا **باب ما جا في صفة شرب رسول**
الله صلى الله عليه وسلم بتثليث الشين وبالفتح جوز
وبمعنى المشروب وبالكسر المشروب وبالضم المصدر
وهو المراد في الترجمة **قال** الي اخره رواية الشيخين
قال اتيت النبي صلى الله عليه وسلم بدلو من ماء زمزم
فشرب وهو قايم وروى البخاري عن علي انه شرب
قايما ثم قال ان اناسا يكرهون الشرب قايما وان
النبي صلى الله عليه وسلم صنع مثل ما صنعت **وهو قايم**
انما فعله مع ان عادته الشرب قاعدا ونهيه عن الشرب
قايما وقوله لا يشربن احدكم قايما من نسي فليستقئ
روي ذلك مسلم البيان ان نهيه صلي الله عليه وسلم

عن

عن الشرب قايما ليس للتحريم بل للتنزيه وان الامر
بالاستقاء ليس للايجاب بل للندب وقول من قال ليس للمزمم
يبس الشرب من زمزم قايما اتباعا لفعله صلي الله عليه وسلم
انما يحمل له ان لو لم يجئ النهي عن الشرب قايما واما بعد
مجيئه فانما يكون الفعل حينئذ للجواز فهو كقوله صلي الله عليه
وسلم قايما في بعض الاحيان لا يقال النهي مطلق وشربه
من ماء زمزم مقيد فلم يتوارد علي محل واحد لانا نقول
ليس النهي مطلقا بل لعموم الشرب من زمزم قايما
من افراده فدخل تحت النهي فوجب حمله علي انه للبيان
الجواز ولو سلمنا علي انه مطلق لكان محمولا علي المقيد
فلم يفد هذا المقيد غير الجواز ايضا لا يقال النبي صلي الله
عليه وسلم منزه عن فعل المكروه كالمحرم فكيف شرب
قايما لانا نقول شربه قايما لبيان الجواز وهو واجب
عليه فلم يفعل مكروها بل واجبا وهكذا يقال في كل
فعل فعله صلي الله عليه وسلم لبيان الجواز مع نهيه عنه
او مما يثقله واعلم ان كلا من حديث نهيه وفعله صلي
الله عليه وسلم المذكورين صحيح وان الجمع بينهما قد ذكرناه
وحيث امكنا الجمع بين حديثين وجب المصير اليه ودعوى
النسخ ليست في محلها وتضعيف خبر النهي غير مسموع مع
اخراج مسلم له والاستدلال لعدم الكراهة بفعل المخلفاء
الاربعة غير جايز علي قواعد الاصول مع انه لا يقاوم
ما صح عنه صلي الله عليه وسلم سيما وفي الشرب قايما خطر
ومن ثم ندب الاستقاءة حتى للناس لانه يجر كل خلطا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)